

التقرير الاقتصادي الشهري، مكتب معالي وزير المالية

نوفمبر 2018

المحتويات

3	مقدمة.....
3	أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية.....
3	1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات.....
7	2.1 التطورات النقدية والمصرفية.....
10	3.1 معدل التضخم.....
11	4.1 التطورات النفطية.....
14	5.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية.....
17	ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية.....
17	1.2 تقرير المرصد الاقتصادي، البنك الدولي.....
18	1.1.2 المملكة العربية السعودية.....
19	2.1.2 دولة الإمارات العربية المتحدة.....
19	3.1.2 دولة قطر.....
20	4.1.2 دولة الكويت.....
20	5.1.2 سلطنة عُمان.....
21	6.1.2 مملكة البحرين.....
22	ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية.....
22	1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية.....
22	1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي.....
23	2.1.3 معدل التضخم.....
24	3.1.3 معدل البطالة.....
26	2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية.....
26	1.2.3 الإنتاج الصناعي.....
27	2.2.3 معدل التضخم.....
28	3.2.3 معدل البطالة.....

مقدمة

يتناول هذا التقرير، في قسمة الأول حول التطورات الاقتصادية المحلية، تطورات أسعار صرف الدولار الأمريكي، واليورو، والاسترليني، مقابل الدينار الكويتي، من حيث نسب الارتفاع والانخفاض والتطورات الاقتصادية التي تعمل في ظلها هذه الأسعار. ويعرض أيضاً، في ظل هذه التطورات، تقديرات معدل التضخم لدولة الكويت، لشهر أكتوبر الماضي. ثم يشير لآخر مستجدات السوق النفطي وتغير مستويات الإنتاج وسعر التصدير الكويتي، وتغيرات أعداد أجهزة الحفر، وآخر تحديثات أرقام الطلب والعرض العالمي على ومن النفط.

بعد ذلك يتناول في القسم الثاني المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون بالاعتماد على الإصدار الثالث لتقرير الرصد الاقتصادي لدول الخليج الصادر في شهر نوفمبر الماضي، مع إشارة خاصة لجهود دول المجلس في مجال الإصلاح المالي، والسياسة المالية. وأخيراً، يعرض، في القسم الثالث، آخر تقديرات الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، على أساس أحدث التقديرات الخاصة بمعدل النمو الحقيقي، والتضخم، والبطالة.

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية

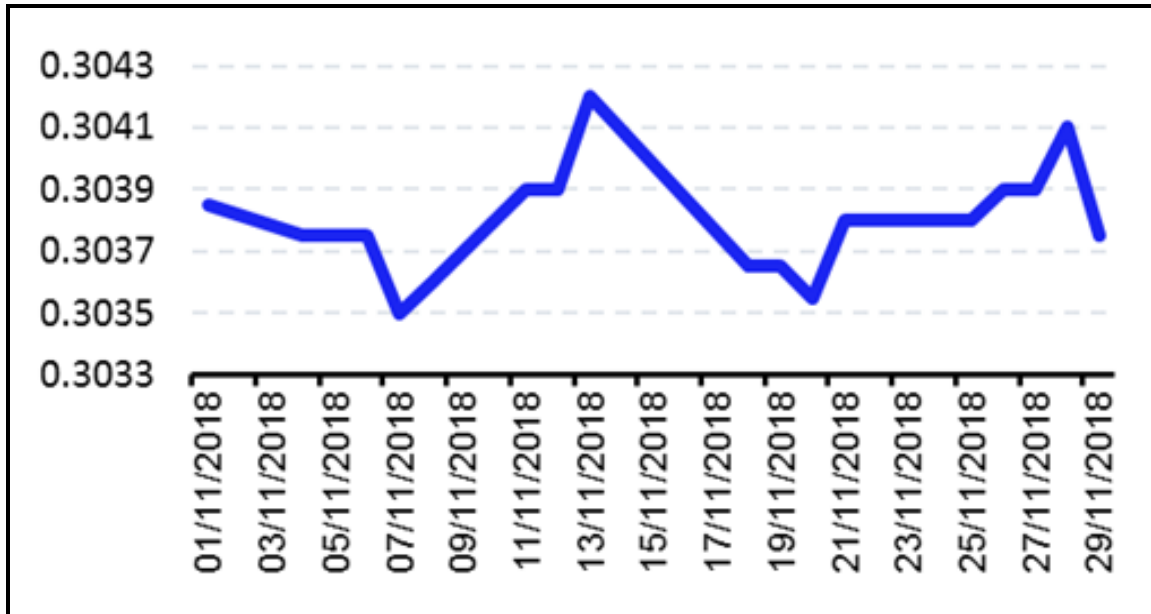
1.1 تطورات أسعار صرف الدينار أمام أهم العملات

وصل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي، نهاية شهر نوفمبر، إلى 303.8 فلساً، أي بنسبة انخفاض 0.03%، مقارنةً مع بداية الشهر، 303.9 فلساً. وكان أعلى مستوى وصله الدولار خلال الشهر هو 304.2 فلساً، وأدنى مستوى 303.5 فلساً. وشهد هذا السعر العديد من التقلبات خلال الشهر المذكور، وذلك في ظل العديد من التطورات، والتي من أهمها: انتعاش الوظائف في الولايات المتحدة بشكل حاد، خلال شهر أكتوبر 2018، وتسجيل الأجور أعلى مكاسب سنوية خلال 9 سنوات، الأمر الذي قد يساعد الاحتياطي الفيدرالي على استمرار اتجاه رفع أسعار الفائدة خلال ديسمبر 2018.

كما شهد الدولار الأمريكي، مقابل اليورو، خلال شهر نوفمبر، أعلى ارتفاع خلال 16 شهر، حيث تسبب انخفاض أسعار الأسهم في تحفيز الأسعار، وأعاد الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تأكيد موقفه من تشديد السياسة النقدية، الأمر الذي يشير إلى قوة الاقتصاد الأمريكي. في حين انخفض الدولار بعد تصريحات حذرة من اثنين من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي حول النمو الاقتصادي العالمي، في حين ارتفع الجنيه الاسترليني بعد الخسائر المرتبطة بالمخاوف بشأن صفقة الخروج من الاتحاد الأوروبي.

وارتفع الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، حيث تجنب المستثمرون الأصول ذات المخاطر العالية لصالح عملات الملاذ الآمن وسط تصاعد المخاوف بشأن تباطؤ النمو العالمي والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين. كما تعرض الدولار للانخفاض مقابل العملات الرئيسية، خلال شهر نوفمبر، بعد تصريح رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي بأن أسعار الفائدة الأمريكية كانت أقل بقليل من المستوى الحيادي. ويوضح الشكل (1) حركة سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر 2018.

شكل (1): سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي – نوفمبر 2018

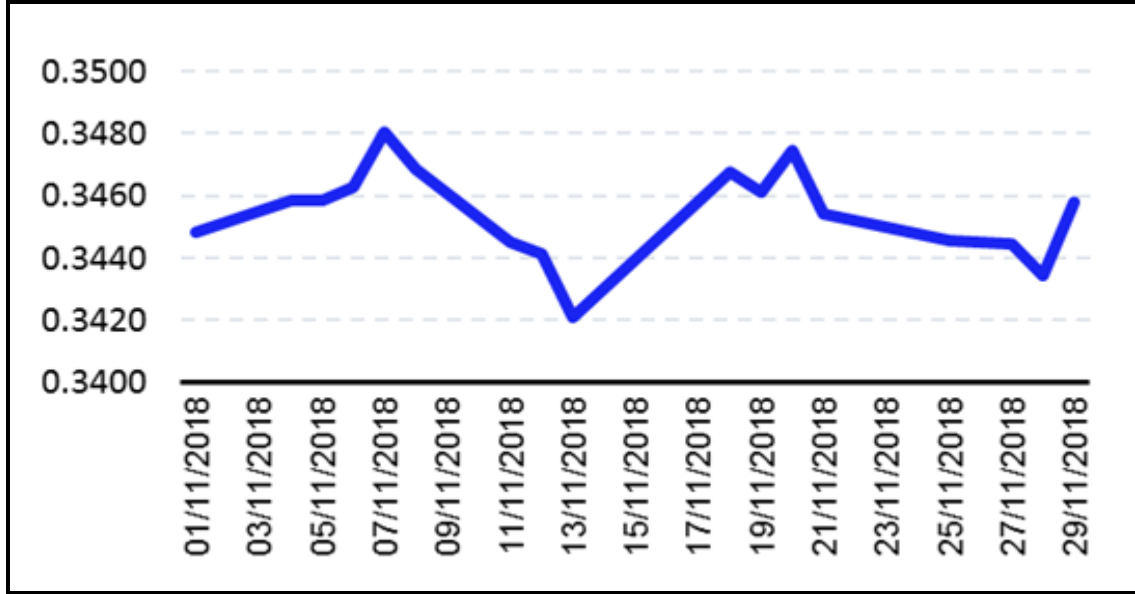


أما فيما يتعلق بسعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي، خلال شهر نوفمبر، فقد وصل نهاية الشهر إلى 345.8 فلساً، أي بنسبة ارتفاع 0.3%، مقارنةً مع بداية الشهر، 344.8 فلساً. وكان أعلى مستوى وصل إليه اليورو خلال نوفمبر هو 348 فلساً، وأدنى مستوى 342.1 فلساً. وتعرض هذا السعر، مقابل الدينار، الى العديد من التقلبات، خلال شهر نوفمبر، وذلك ضمن عدد من التطورات الاقتصادية، والتي منها: أدت المواجهة بين الاتحاد الأوروبي وروما، بشأن عجز الميزانية الإيطالية والمخاوف بشأن تباطؤ النمو الاقتصادي في أوروبا، إلى ضعف اليورو، الذي خسر حوالي 4% مقابل الدولار، على مدى الأشهر الستة الماضية.

وانخفض اليورو بسبب ضعف ثقة المستثمر بفعل المواجهة حول ميزانية إيطاليا، وامهال الاتحاد الأوروبي روما بعض الوقت لتقديم نسخة منقحة من الميزانية. كما خفض الاتحاد الأوروبي توقعاته للنمو الإيطالي. الأمر الذي رفع من مخاوف المستثمرين بشأن الديون الإيطالية والتوقعات الاقتصادية.

كما ارتفع اليورو والجنيه الاسترليني بعد تصريحات من مسؤول بريطاني بأن بريطانيا والاتحاد الأوروبي يقتربان من التوصل إلى اتفاق بشأن مغادرة بريطانيا للتكتل الاقتصادي، في الوقت الذي يسعى فيه المفاوضون إلى تجنب فقدان الموعد النهائي. مع انخفاض اليورو، إلى أدنى مستوى، خلال أسبوع واحد، وسط مؤشرات على أن النمو الاقتصادي قد يتباطأ في منطقة اليورو، مع القلق بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الميزانية الإيطالية. كما أظهر تقرير مؤشر مديري المشتريات تباطؤ نمو القطاع الخاص الألماني إلى أدنى مستوى له منذ ما يقارب أربع سنوات. ويبين الشكل (2) حركة سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر 2018.

شكل (2): سعر صرف اليورو مقابل الدينار الكويتي - نوفمبر 2018



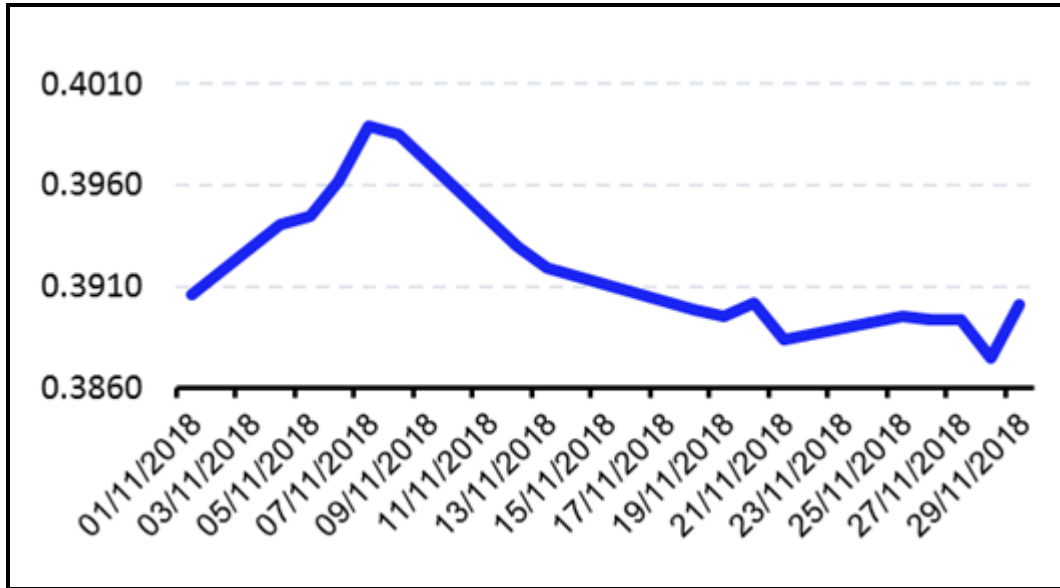
وبقدر تعلق الامر بسعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي، خلال شهر نوفمبر 2018، فقد وصل نهاية الشهر إلى 390.1 فلساً، أي بنسبة انخفاض 0.1%، مقارنةً مع بداية الشهر، 390.6 فلساً، وكان أعلى مستوى وصله هذا السعر، خلال الشهر هو 398.9 فلساً، والأدنى 387.5 فلساً. مع تقلبات شهدتها سعر الجنيه مقابل الدينار، خلال الشهر المذكور، وفي ظل عدد من التطورات الاقتصادية، منها: ارتفاع سعر صرف الجنيه بعد تصريحات مسؤول بريطاني عن قرب اتفاق على صفقة تسمح لشركات الخدمات المالية في بريطانيا الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، إلا أنه تم التقليل من أهمية هذا التصريح لاحقاً. مع إبقاء بنك إنجلترا المركزي على أسعار الفائدة دون تغيير، وتوقعه ارتفاع أسعار الفائدة مستقبلاً إذا تم الاتفاق على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وفقاً لشروط مشجعة.

وتأثر الجنيه بتحويل رأس مال المستثمرين إلى الدولار الأمريكي في أعقاب اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي، الذي صرح بتشديد السياسة النقدية. وتأثر الجنيه الإسترليني، أيضاً، باستقالة وزير النقل البريطاني الذي انتقد خطة الخروج من الاتحاد الخاصة برئيسة الوزراء البريطانية، ودعا لاستفتاء آخر على عضوية بريطانيا في الاتحاد.

وانخفض الجنيه الإسترليني، بأكثر من 1% بعد استقالة مجموعة من الوزراء البريطانيين المعارضين لاتفاق الانسحاب من الاتحاد الأوروبي الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا. في حين ارتفع الجنيه الإسترليني، لاحقا، مع سعي رئيس الوزراء البريطاني بكسب التأييد لمشروع اتفاق الخروج من الاتحاد الأوروبي، الذي تعرض للانتقاد من أعضاء حزب المحافظين الحاكم. وانتعش الجنيه الإسترليني، من أدنى مستوياته، بعد أن قدم محافظ بنك إنجلترا دعمه لاتفاقية الخروج من الاتحاد، وعدم الرغبة بخفض أسعار الفائدة في حالة عدم الاتفاق بشأن الخروج.

وحذر بنك إنجلترا من أن بريطانيا تخاطر بضربة أكبر لاقتصادها، أقوى من الأزمة المالية العالمية السابقة، وذلك في حال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بطريقة غير منظمة. ويبين الشكل (3) حركة سعر الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي خلال شهر نوفمبر 2018.

شكل (3): سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدينار الكويتي - نوفمبر 2018



2.1 التطورات النقدية والمصرفية

أصدر بنك الكويت المركزي عدة إصدارات من سندات وتورق بقيمة 240 مليون دينار لفترة 3 شهور وبعائد 2.75%، وبقيمة 160 مليون دينار لفترة 3 شهور وبعائد 2.75%، وبقيمة 240

مليون دينار لفترة 6 شهور وبعائد 2.875%، وبقيمة 360 مليون دينار لفترة 6 شهور وبعائد 2.875%. كما أصدر البنك تعليمات جديدة في شأن قواعد وأسس منح القروض وعمليات التمويل الشخصي للأغراض الاستهلاكية والإسكانية وإصدار البطاقات الائتمانية. وتضمنت هذه التعليمات زيادة الحد الأقصى للقروض وعمليات التمويل الإسلامي للأغراض الاستهلاكية، لو يصبح حداً مستقلاً لا يجاوز 25 ضعف صافي الراتب الشهري للعميل، وبحد أقصى 25 ألف دينار. مع عدم مطالبة العميل بتقديم المستندات والفواتير الدالة على استخدام القروض أو التمويل الإسلامي في الغرض المخصص له، إلا إذا كان الغرض هو بناء منزل شخصي أو ترميمه أو شراء سكن خاص. ويلخص الجدول (1) تطور أهم المؤشرات النقدية، بين شهري أغسطس، وسبتمبر 2018.

جدول (1): تطور أهم المؤشرات النقدية بين شهري أغسطس، وسبتمبر 2018

التغيير الشهري	أغسطس 2018	سبتمبر 2018	البند
			الأرقام بالمليار دينار كويتي
1.1%	37.92	38.32	عرض النقد (M2)
1.3%	36.20	36.66	ودائع القطاع الخاص لدى البنوك المحلية
7.8%	2.70	2.91	ودائع العملات الأجنبية
1.1%	36.19	36.57	التسهيلات الائتمانية
1.8%	1.11	1.13	الائتمان الممنوح للمؤسسات المالية غير المصرفية
1.9%	15.30	15.59	القروض الشخصية
0.0%	3.00	3.00	سندات الخزينة العامة
12.1%	1.40	1.57	ودائع الأجل لدى البنك المركزي
0.0%	10.53	10.53	إجمالي موجودات البنك المركزي
			أسعار الفائدة على الودائع بالأجل بالدينار الكويتي:
0.9%	2.25%	2.27%	شهر واحد
0.8%	2.38%	2.40%	ثلاثة أشهر
0.4%	2.51%	2.52%	سنة أشهر
0.8%	2.63%	2.65%	12 شهر
0.0%	4.82%	4.82%	متوسط سعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية بالدينار الكويتي

أما فيما يتعلق بالتطورات بسوق الأوراق المالية، فقد سجل المؤشر العام في للسوق ارتفاعاً، خلال نوفمبر 2018، بنسبة 0.8%. حيث وصلت قيمة المؤشر نهاية الشهر إلى 5,109.21 نقطة. وارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.8% ليصل إلى 4,730 نقطة، في حين ارتفع مؤشر السوق الأول بنسبة 1%، ليصل إلى 5,317.81 نقطة.

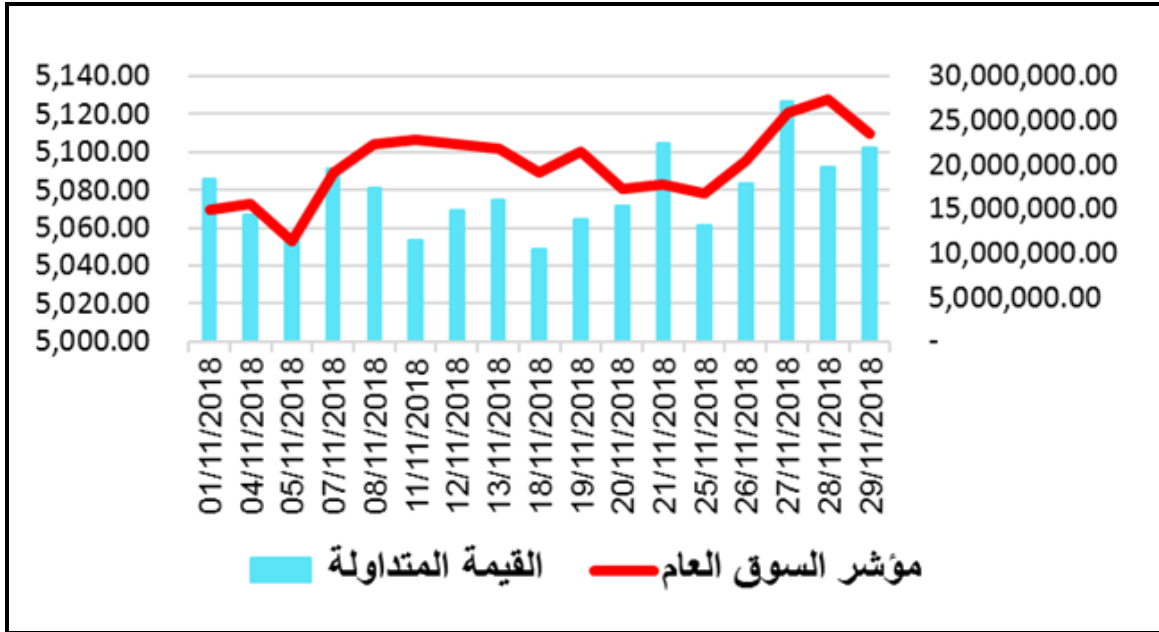
وارتفعت قيمة المؤشرات الثلاثة، خلال الأسبوع الأول من شهر نوفمبر 2018. حيث ارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0.7%، ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.2%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 0.7%. وتعزى هذه الارتفاعات الى انتعاش قيمة الأسهم المدرجة في قطاع النفط والغاز بنسبة 0.8%، وقطاع الصناعة بنسبة 0.4%، وقطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 1%، وقطاع الاتصالات بنسبة 2.5%، وقطاع البنوك بنسبة 0.3%، وقطاع العقار بنسبة 0.4%، وقطاع الخدمات المالية بنسبة 2.4%.

وانخفضت مؤشرات البورصة الكويتية الثلاثة، خلال الأسبوع الثاني من شهر نوفمبر 2018، حيث انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.3%، ومؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.5%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 0.3%. ويعزى ذلك الى انخفاض قيمة الأسهم المدرجة في قطاع النفط والغاز بنسبة 1.7%، وقطاع الصناعة بنسبة 1.1%، وقطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 2.7%، وقطاع الاتصالات بنسبة 1.4%، وقطاع البنوك بنسبة 0.2%، وقطاع التأمين بنسبة 0.5%.

واستمرت مؤشرات البورصة في اتجاه الانخفاض، خلال الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2018، حيث انخفض مؤشر السوق العام بنسبة 0.2%، ومؤشر السوق الأول بنسبة 0.3%، واستقر مؤشر السوق الرئيسي عند نفس المستوى الذي وصل إليه في الأسبوع السابق. ويعزى سبب انخفاض مؤشر السوق العام والأول الى انخفاض قيمة الأسهم المدرجة في قطاع المواد الأساسية بنسبة 3.9%، وقطاع الصناعة بنسبة 1.2%، والسلع الاستهلاكية بنسبة 4%، وقطاع الاتصالات بنسبة 0.6%.

وارتفع مؤشري السوق العام والأول بنسبة 0.5%، و1%، تبعاً، خلال الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر 2018، في حين انخفض مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 0.4%. وكان سبب ارتفاع مؤشر السوق العام والأول ارتفاع قيمة الشركات المدرجة في قطاع المواد الأساسية بنسبة 1.2% وقطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 4% والاتصالات بنسبة 0.8% والبنوك بنسبة 0.8% والعقار بنسبة 0.7%. ويبين الشكل (4) إغلاق مؤشر السوق العام لسوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر نوفمبر و30 نوفمبر 2018.

شكل (4): إقفالات مؤشر السوق العام لسوق الكويت للأوراق المالية - نوفمبر 2018



3.1 معدل التضخم

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلكين خلال شهر أكتوبر 2018، بنسبة 0.18%، ووصل إلى 113.3، مقارنةً بشهر سبتمبر 2018 (2013=100). وذلك نظراً لارتفاع أسعار المجموعات التالية: الأغذية والمشروبات بنسبة 0.37%، وخدمات المسكن بنسبة 0.09%، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة 0.17%، والاتصالات بنسبة 0.57%. أما معدل التضخم على أساس سنوي فقد ارتفع، خلال أكتوبر 2018، بنسبة 0.18%، وذلك نظراً لارتفاع أسعار المجموعات التالية: الأغذية والمشروبات بنسبة 0.28%، والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة بنسبة

2.17%. ويوضح الجدول (2) تطورات معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي.

جدول (2): تطور معدل التضخم للمجموعات السلعية الرئيسية المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك في الكويت على أساس سنوي

المجموعات الرئيسية	الأوزان Weights	أكتوبر 2017 Oct-17	سبتمبر 2018 Sep-18	أكتوبر 2018 Oct-18	الشهرية Monthly	السنوية Annual
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1000.0	113.1	113.1	113.3	0.18	0.18
الأغذية والمشروبات	167.06	108.1	108.0	108.4	0.37	0.28
السجائر والتبغ	3.33	114.1	129.5	129.5	0.00	13.50
الكساء وملبوسات القدم	80.33	107.0	105.4	105.3	-0.09	-1.59
خدمات المسكن	332.12	117.7	115.9	116.0	0.09	-1.44
المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة	114.33	115.3	117.6	117.8	0.17	2.17
الصحة	14.80	104.2	106.4	106.4	0.00	2.11
النقل	75.42	118.6	119.9	119.9	0.00	1.10
الاتصالات	39.77	101.6	105.3	105.9	0.57	4.23
الترفيهية والثقافية	38.45	103.4	105.8	105.8	0.00	2.32
التعليم	41.86	117.9	119.1	119.1	0.00	1.02
المطاعم والفنادق	34.15	120.0	121.0	121.0	0.00	0.83
السلع والخدمات المتنوعة	58.38	106.5	107.3	107.2	-0.09	0.66
باستثناء الأغذية والمشروبات	832.94	114.1	114.2	114.2	0.00	0.09
باستثناء خدمات السكن	667.88	110.8	111.8	111.9	0.09	0.99
باستثناء الأغذية والسكن	500.82	111.6	113.0	113.1	0.09	1.34

4.1 التطورات النفطية

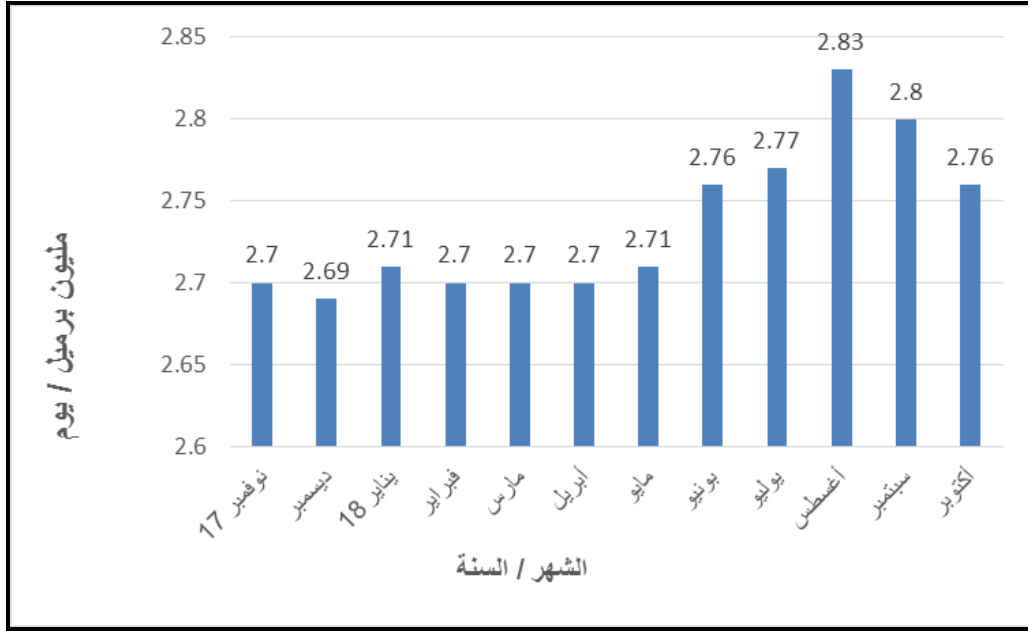
شهد الإنتاج النفطي، كمتوسط، لدول الأوبك، ارتفاعاً متصلاً خلال الخمس أشهر المنتهية في أكتوبر 2018، ليصل إلى (33.330) مليون برميل/ يوم، وذلك حسب تقديرات "بلومبرغ". إلا أن معلومات أوبك تشير إلى أن الارتفاع بالإنتاج كان أقل، ليصل إلى (32.9) مليون/ برميل في أكتوبر من العام الحالي. مع تركّز أكبر زيادة بالإنتاج في ليبيا، ليصل إنتاجها (1.22) مليون برميل/ يوم. كما أضافت المملكة العربية السعودية، خلال شهر أكتوبر، حوالي (150) ألف برميل/ يوم، وليصل إنتاجها إلى (10.68) مليون برميل/ يوم. مع ارتفاع إنتاج أوبك بحوالي

(1.5) مليون برميل/ يوم منذ مايو 2018 (إضافة السعودية، لوحدها، حوالي 0.71 مليون برميل/يوم، والإمارات 80 ألف برميل/ يوم، في حين إنتاج إيران ليصل إلى 3.4 مليون برميل/يوم). ونتيجة لهذه التطورات ارتفع إنتاج أوبك، مع انخفاض الالتزام بخفض الإنتاج ليصل إلى (104%) في أكتوبر 2018، بدلاً من (111%) في الشهر السابق، سبتمبر.

وشهدت أسعار النفط، ومنذ منتصف شهر أكتوبر 2018، تقريباً، هبوطاً ملحوظاً، بلغ الربع. والذي يعتبر أكبر هبوط منذ ثلاث سنوات تقريباً. ويعود هذا الانخفاض، أساساً، إلى إعادة النظر ببعض الركائز الاقتصادية العالمية، وبشكل محدد القيود على التجارة الدولية (الخلاف الأمريكي/الصيني). مع اتجاه الأسعار لمزيد من الهبوط بعد استثناء الإدارة الأمريكية لأهم ثمان دول مستوردة للنفط الإيراني من الخطر. أما فيما يخص دور المخزون النفطي، فقد أشارت إحصاءات "إدارة معلومات الطاقة الأمريكية" إلى استمرار تصاعد المخزون لثمانى أسابيع متصلة. حيث وصل المخزون الأمريكي إلى (442) مليون برميل في 9 نوفمبر 2018، بفعل مساهمة المنتجين الأمريكيين في بناء هذا المخزون.

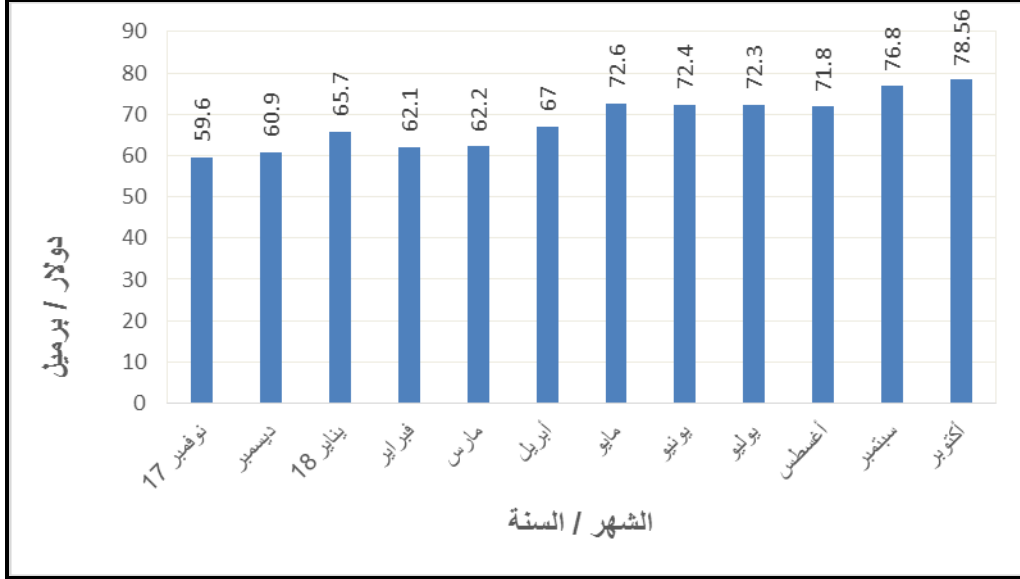
أما على مستوى دولة الكويت فقد انخفض إنتاجها خلال شهر أكتوبر 2018، ليصل إلى (2.760) مليون برميل/ يوم، مقارنة مع (2.8) مليون برميل/ يوم في الشهر السابق، سبتمبر. وفي ظل طاقة إنتاج احتياطية تقدر بنحو (240) ألف برميل/ يوم، أي بمجموع طاقة يبلغ (3) مليون برميل/يوم. علماً بأن الإنتاج الكويتي يمثل، خلال شهر أكتوبر، حوالي (8.2%) من إجمالي إنتاج أوبك - 15 البالغ، كما أشرنا، (33.330) مليون برميل/ يوم. ويوضح الشكل (5) تطور مستويات الإنتاج النفطي الكويتي خلال السنة الماضية.

شكل (5): تطور الإنتاج النفطي الكويتي (مليون برميل/ يوم)
 خلال الفترة نوفمبر 2017 – أكتوبر 2018



أما فيما يخص تطوّر سعر برميل النفط المصدر بدولة الكويت، فقد وصل السعر لشهر أكتوبر 2018 إلى (78.56) دولار/ برميل مقارنة بنحو (76.82) دولار/ برميل لشهر مارس السابق، أي بنسبة ارتفاع بلغت (2.2%). ويوضح الشكل (6) تطور سعر برميل النفط الكويتي المصدر خلال العام الماضي المنتهي في أكتوبر من العام المذكور.

شكل (6): تطوّر سعر برميل النفط الكويتي المصدر، دولار/ برميل
نوفمبر 2017 - أكتوبر 2018



وقد شهد شهر أكتوبر 2018 عدد من التطورات الخاصة بأجهزة الحفر حيث ارتفعت، على المستوى العالمي، بنحو (14) حفارة بالمقارنة مع شهر سبتمبر السابق (من 2341 إلى 2355). أما على مستوى دول أوبك فقد ارتفعت بـ (10) حفارات، وعلى مستوى الدول غير الأعضاء في أوبك بـ (4) حفارات. وتركز أكبر ارتفاع داخل أوبك في المملكة العربية السعودية (6 حفارات)، ثم الإمارات، وفنزويلا (2 حفارة لكل منهما)، وحقارة واحدة لكل من الكابون، والعراق، ونيجيريا، مع انخفاض العدد بنحو (3) في حالة الجزائر، وبقاء بقية الدول الأعضاء بدون تغيير خلال شهر أكتوبر.

5.1 تقارير أوبك ووكالة الطاقة الدولية

يتطرق تقرير أوبك، لشهر نوفمبر 2018، إلى انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط بحوالي (1.5) مليون برميل/يوم، أي بحوالي (40) ألف برميل/يوم أقل من التقدير الوارد بتقرير شهر أكتوبر السابق. وهذا رغم إعادة النظر بطلب مجموعة بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

باتجاه الارتفاع (بنحو 50 ألف برميل/يوم). وعليه فإن تقدير الطلب العالمي الوارد بتقرير أكتوبر هو (98.7) مليون برميل/يوم.

أما في مجموعة البلدان ما عدا منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد تم إعادة تقدير الطلب باتجاه الانخفاض بنحو (90) ألف برميل/يوم بسبب انخفاض النمو في آسيا وبلدان الشرق الأوسط، والصين خلال الربع الثالث من عام 2018. مع انخفاض الطلب في بلدان آسيا الأخرى في الربع المذكور بسبب شروط مناخية أثرت سلباً على النمو الاقتصادي. مع انخفاض طلب إندونيسيا بنحو (10) ألف برميل/يوم، وكذلك الحال في دول الشرق الأوسط، التي انخفض توقع طلبها عام 2018، بحوالي (50) ألف برميل بفعل انخفاض الطلب السعودي، بفعل جهود الاعتماد على مصادر بديلة للطاقة خاصة في مجال النقل.

أما بخصوص الطلب العالمي المتوقع لعام 2019 فقد استقر، نمو هذا الطلب، الوارد بتقرير نوفمبر 2018، عند (1.29) مليون برميل/يوم، والذي يعتبر أقل بـ (70) ألف برميل/يوم عن تقديرات الشهر السابق، أكتوبر. وذلك يعود أساساً إلى ظروف عدم التأكد التي تسود الاقتصاد العالمي، والتكيفات الاقتصادية في مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية. أما في مجموعة الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فيتوقع نمو الطلب بحوالي (1.4) مليون برميل/يوم بسبب تحسن أوضاع الطلب في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط مقارنة بتلك الأوضاع السائدة عام 2018. وعليه، تم تحديد الطلب على النفط عام 2019 بنحو (100.08) مليون برميل/يوم.

أما في جانب العرض العالمي للنفط فإن عرض الدول غير الأعضاء في أوبك قد تم إعادة تقييمه، في تقرير نوفمبر 2018، باتجاه الارتفاع بنحو (0.09) مليون برميل/يوم، وذلك أساساً بسبب إعادة تقدير بيانات الولايات المتحدة، وروسيا، والتي عوّضت الانخفاض المقدّر، في حالة فنزويلا، والنرويج، والمملكة المتحدة، والصين. وتوقع أن تكون الولايات المتحدة، وكندا، وكازاخستان، وروسيا، والمملكة المتحدة، المحركات الرئيسية للنمو بالطلب على أساس سنوي.

كما يتوقع أن ينمو إنتاج أوبك من الغاز الطبيعي المسال بنحو (0.10) مليون برميل/ يوم، وبانخفاض يقدر بنحو (0.02) مليون برميل/ يوم عن تقدير الشهر السابق، أكتوبر، وليصل إلى (6.34) مليون برميل/ يوم. في حين يتوقع أن ينمو هذا الإنتاج بنحو (0.11) مليون برميل/يوم عام 2019، وليصل إلى (6.45) مليون برميل/ يوم. أما عرض الدول غير الأعضاء في أوبك، شاملاً الغاز الطبيعي المسال، فقد ارتفع، في أكتوبر 2018، بنحو (0.31) مليون برميل/ يوم، على أساس شهري، ليصل إلى (66.86) مليون برميل/ يوم. وعليه، فإن العرض العالمي للنفط قد ارتفع، في أكتوبر 2018، بنحو (0.44) مليون برميل/ يوم، على أساس شهري، وليصل إلى (99.7) مليون برميل/ يوم.

أما تقرير وكالة الطاقة الدولية، لشهر نوفمبر 2018، فيشير إلى أن آفاق نمو الطلب العالمي على النفط لم تتغير، بشكل كبير، وهي في حدود (1.3) مليون برميل/ يوم لعام 2018، و(1.4) مليون برميل/ يوم لعام 2019. مع توقع زيادة طلب مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو (355) ألف برميل/ يوم عام 2018، والانخفاض لعام 2019 بنحو (285) ألف برميل/ يوم. مع خفض تقديرات طلب البلدان غير الأعضاء في مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو (165) ألف برميل/ يوم عام 2019. ويتوقع التقرير ارتفاع العرض العالمي من النفط، خاصة من السعودية، وروسيا، والولايات المتحدة. وليعوض هذا الارتفاع ذلك الانخفاض المتوقع في حالة إيران وفنزويلا. مع ارتفاع إنتاج أوبك من النفط الخام بنحو (200) ألف برميل/ يوم في أكتوبر، ليصل إلى (32.99) مليون برميل/ يوم، وبارتفاع قدره (240) ألف برميل/ يوم عن العام الماضي. ويلخص الجدول (3) العرض والطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي المسال عامي 2018 و2019 حسب آخر التعديلات خلال شهر أكتوبر 2018.

جدول (3): الطلب على، والعرض العالمي من النفط عامي 2018 و 2019
حسب تقديرات شهر أكتوبر 2018 (مليون برميل/ يوم)

2019	2018	
100.1	98.8	الطلب العالمي
62.1	59.9	عرض البلدان غير الأعضاء في أوبك
6.5	6.3	عرض أوبك من الغاز الطبيعي المسال
31.5	32.0	الفرق

المصدر: أوبك، التقرير الشهري، نوفمبر 2018.

ثانياً: التطورات الاقتصادية الخليجية

1.2 تقرير المرصد الاقتصادي، البنك الدولي

صدر العدد الثالث من مرصد الخليج الاقتصادي، نوفمبر 2018. ويتناول التقرير، تحت فصل "نبض المنطقة"، الوضع الاقتصادي الدولي والإقليمي، وتحديات المخاطر، كما يتناول، أيضاً أهم المؤشرات الاقتصادية. بالإضافة إلى موضوع المرصد حول المياه لأغراض التنمية والرفاه مع إشارة خاصة لوضع بلدان مجلس التعاون. وسيتم الإشارة هنا للموضوعين الأولين.

وبقدر التعلّق بالفصل الخاص بنبض المنطقة واللحمة عن الأوضاع الاقتصادية الدولية والإقليمية، فإنه رغم تحسّن الوضع الاقتصادي الدولي في النصف الأول من عام 2018، إلا أن هناك مؤشرات تشير إلى أن النشاط الصناعي الدولي، والتجارة بالسلع قد شهدت بعض التباطؤ في الأشهر الأخيرة.

كما أن النمو أصبح غير متساوياً، ففي الوقت الذي يرتفع في الولايات المتحدة، بفعل سياسات التحفيز المالي، ينخفض في مناطق أخرى من العالم. أما على مستوى البلدان الناشئة فإن معدل النمو يتصف بعدم التجانس، بسبب اختلاف معطيات كل بلد. ومن أهم الأسباب التي ساهمت في

زيادة تدفق رؤوس الأموال من خارج الدول الناشئة هي: قوة الدولار الأمريكي، والتأزيم التجاري، وتدهور آفاق النمو، وزيادة التعرّض للمخاطر الخارجية، بالإضافة إلى التحديات المحلية.

وعند الإشارة للتطورات الإقليمية بدول المجلس، يخصص التقرير تحليل خاص لكل بلد من بلدان مجلس التعاون.

1.1.2 المملكة العربية السعودية

والتي تعتبر أكبر اقتصادي ضمن دول المجلس، وأكبر مصدر نفطي ضمن أوبك، أظهرت تحسناً نسبياً بعد فترة الكساد، وبمعدل نمو بلغ (1.2%) على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2018، وارتفع هذا المعدل إلى (1.6%) في الربع الثاني (مقارنة بمعدل 0.7% في الربع المناظر، على أساس سنوي، عام 2017).

وفيما يتعلق بالنشاط المحلي، فقد قفز مؤشر مشتريات المدراء الصناعيين (والذي يغطي كامل القطاع غير النفطي) ليصل إلى (55.1) في أغسطس 2018، ليمثل أعلى قيمة منذ السنة السابقة. وفي مجال "السعودة" وفقاً لنظام "نطاقات"، فقد تم إحلال حوالي ربع مليون عامل أجنبي في الربع الأول من عام 2018. علماً بأن أغلب العمالة الوافدة تتركز في التشييد (حوالي 126 ألف)، والتجارة (حوالي 53 ألف). ولم يتم إحلال هذه العمال بعمالة سعودية، حسب ما أورد المرصد.

وفي مجال السياسة المالية والإصلاح تمكّنت المملكة من خفض عجز الموازنة من (17.2%) عام 2017 ليصل إلى (5%) في الربع الأول من عام 2018 بسبب التطورات النفطية الإيجابية خلال هذه الفترة، ونتائج الضبط المالي. بالإضافة إلى طفرة في الإيرادات غير النفطية بلغت (63%) على أساس سنوي. ومصدر هذه الطفرة ارتفاع بلغ (300%)، على أساس سنوي، في الضرائب على السلع والخدمات، بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة بداية يناير 2018. مع انخفاض شراء السلع والخدمات بنحو (39%)، والإنفاق الاستثماري بنحو (11%)، وارتفاع المرتبات بنحو (20%)، بعد العودة عن خفض الرواتب التي بدأ العمل بها في عام 2016، مع ارتفاع في المنافع الاجتماعية. كما رفعت المملكة أسعار الطاقة والكهرباء.

2.1.2 دولة الإمارات العربية المتحدة

يبدو أن دولة الإمارات العربية المتحدة، حسب المرصد لم تتعافى من ركود عام 2017، حيث وصل معدل النمو في الربع الأول من عام 2018 إلى (3.3%) للقطاع غير النفطي، على أساس سنوي، مدعماً بتحسّن أسعار النفط. وذلك وفقاً للرقم القياسي للنشاط غير النفطي (الذي تم تركيبه من قبل بنك الكويت المركزي، والمعتمد على مشتريات المدراء الصناعيين، وأسعار المستهلكين، وأسعار النفط). وقد حققت أبوظبي أعلى تحسّن بالنمو (0.1%) في الربع الأول من عام 2018، بعد أن حققت نمواً سالباً (-1.1%) في الربع الرابع من عام 2017. مع انخفاض طلبات الصادرات الجديدة إلى أقل مستوى خلال أربعة أشهر متعاقبة تنتهي في أغسطس 2018 (54.6).

وفي جانب السياسة المالية والإصلاح أعلنت دبي محفّزات مالية في إبريل 2018، وأبوظبي في يونيو من نفس العام. وركّزت دبي على جانب العرض من خلال تخصيص حوالي (20%) من المناقصات للأنشطة الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي ساهم في ظهور حوالي ألف نشاط بدبي، وجذب الاستثمارات في القطاع العقاري. أما محفّزات أبوظبي فاقترحت إنفاق ما يعادل (13.6) مليار دولار في البنية الأساسية خلال السنوات الثلاث القادمة، بالإضافة للإنفاق على الأنشطة الصناعية، والمشروعات الصغيرة، والمشروعات الاجتماعية. وذلك بهدف توفير فرص عمل لنحو (10) ألف للمواطنين.

3.1.2 دولة قطر

تمكّن الاقتصاد القطري من التكيّف الكامل لنتائج عدم الاستقرار في التجارة الخارجية مع بعض دول المجلس. وبلغ معدل نمو الاقتصاد في الربع الأول من عام 2018 نحو (2%) و(2.5%) في النصف الثاني من نفس العام. مع متانة نمو القطاع غير النفطي، وبالشكل الذي عوّض بعض التراخي بالقطاع النفطي. كما قامت دولة قطر بافتتاح ميناء جديد، وإعادة اتجاه التجارة الخارجية، وقامت بتنويع مصادر الواردات، ورفعت من الإنتاج المحلي من الأغذية. حيث ساهمت عوائد الغاز الطبيعي المسال في رفع الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (0.6%) في الربع الأول من عام 2018. كما تستهدف دولة قطر، في موازنة معتدلة لعام 2019/2018. وتركّز رفع الإنفاق في

المرتبات (ربع مجموع الإنفاق)، وبمعدل نمو عن عام 2017 يبلغ (9.0%). مع نمو إجمالي الإنفاق بحوالي (2.4%) خلال السنة المالية. مع توقع تحقيق فائض (2%)، بعد عجز أقل من (2%) عام 2017، واحتمال أن يكون الفائض أكبر عام 2018 بفعل تحسّن السوق النفطي والغاز الطبيعي (قبل بدء موجة انخفاض سعر برميل النفط خلال شهر نوفمبر 2018).

4.1.2 دولة الكويت

تمكّنت دولة الكويت، أيضاً، من تحسّن وضع النمو بعد تحقيق معدل نمو بلغ (1.95%)، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2018، بعد تراخي بالنمو، يقدر بنحو (0.4%)، على أساس سنوي، في الربع الأول من نفس العام، وبتراخي بالنمو بنحو (3.5%) لعام 2017. مع مساهمة إيجابية للقطاع غير النفطي، مدعّمة بالإنفاق الخاص والحكومي. وتدعم نمو القطاع النفطي عام 2018 ليصل النمو في النصف الأول إلى (4.1%)، وفي النصف الثاني إلى (6.9%)، على أساس سنوي. وذلك من خلال مساهمة قوية من قطاع الاتصالات، والنقل، والقطاع المالي.

أما في جانب السياسة المالية والإصلاح، فقد حفّزت الدولة الإنفاق الاستثماري ليصل، في موازنة 2019/2018، إلى (3.3) مليار دينار (حوالي 10.6 مليار دولار) مع المحاولة لإعادة توجيه الإنفاق من الجاري لصالح الاستثماري. مع توقّع عجز في موازنة 2019/2018 يبلغ (6.5) دينار، والذي يعتبر أقل من عجز الموازنة السابقة البالغ (7.9) مليار دينار. كما قامت الدولة بتأجيل العمل بضريبة القيمة المضافة لغاية عام 2021. إلا أنها ستعمل باتجاه ضريبة التبغ والمشروبات الغازية، مع العمل على إصلاح الدعم.

5.1.2 سلطنة عُمان

لا تصدر للسلطنة تقديرات ربعية للنتائج المحلي الإجمالي، إلا أن معدل النمو الصادر، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2018 يشير إلى (6.5%)، إسمياً. وقد شهد الإنتاج النفطي

ارتفاعاً بحوالي (0.2%)، على أساس سنوي، خلال الفترة يناير – أغسطس 2018، وبعد فترة من تقلص النمو في المرحلة المناظرة عام 2017 (3.9%).

وعلى مستوى السياسة المالية والإصلاح تمكّنت السلطنة من خفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، من (10%) في الربع الرابع عام 2017، إلى (5.8%) في الربع الأول من عام 2018، وذلك لمساهمة واضحة من مساهمة حقل "خازان" للغاز الطبيعي. وكان لارتفاع الإيرادات المالية الأثر في تخفيض الضغوط على حدّ الأجور من حوالي (600) ريال إلى (950) ريال، المؤهل للاستفادة من دعم الطاقة. وبذلك أصبح حوالي ثلثي القطاع العائلي العُماني مشمولين بهذا الدعم. كما قامت السلطنة بإدخال رسوم ضريبية على السجائر والتبغ ومشروبات الطاقة في أغسطس 2018. واستلمت السلطنة مبلغ (210) مليون دولار من المملكة العربية السعودية، كجزء من دعم خليجي مخصص للسلطنة عام 2011 بقيمة (10) مليار دولار، ومن خلال الصندوق السعودي للتنمية.

6.1.2 مملكة البحرين

ارتد تقلص النمو في مملكة البحرين، على أساس سنوي، من (1.2%) في الربع الأول من عام 2018 إلى (2.4%) في الربع الثاني من نفس العام. وبعد أن تراجع نمو القطاع النفطي بمعدل (14.7%)، على أساس سنوي، في الربع الأول من عام 2018 بسبب أعمال الصيانة، نما هذا القطاع بنحو (0.8%) في الربع الثاني بسبب ارتفاع إنتاج الغاز. مع وصول معدل نمو القطاع غير النفطي إلى (1.9%) في الربع الأول من عام 2018، بفعل الاستثمارات الضخمة في مشروعات البنية التحتية الممولة خليجياً. مع ارتفاع هذا المعدل إلى (2.8%) في الربع الثاني من نفس العام.

وفي مجال السياسة المالية والإصلاح فرضت المملكة، رسوم ضريبية على منتجات التبغ، ومشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، مع رفع أسعار البترول مرتين خلال سنتين. كما أعلنت المملكة بأنه سوف لن يتم فرض ضرائب جديدة، أو خفض الإعانات، إلا بعد الانتهاء من إجراءات التعويض لفئات الدخل المنخفض. علماً بأن المملكة عانت من عجز الموازنة منذ عام 2009، قبل

انهيار أسعار النفط، ووصل العجز إلى (15.1%) من الناتج عام 2017. كما أن الدين الحكومي هو من أعلى المستويات بين دول المجلس، ليصل إلى (90%) من الناتج نهاية عام 2017. وتغطي الأصول الأجنبية، بالبنك المركزي، تكلفة الواردات لمدة شهرين.

وبعد أن يتطرق التقرير لأوضاع الحساب الجاري، والسياسة النقدية، ينتقل إلى الإشارة إلى القسم المعنون "تحت المجهر"، المياه لأغراض الرفاه والتنمية. ويشير إلى أن التحدي هنا يتمثل في كيفية تحسين الإدارة المائية وذلك في ظل ضغوط مائية حادة، واستهلاك مرتفع (الأعلى في العالم)، واستمرار الاعتماد على أنشطة تحلية مياه البحر المستخدمة للطاقة بشكل كثيف. ويعتقد المرصد بأهمية الحصول على المتغيرات المتصلة بالمياه، والنشاط الاقتصادي، كخطوة أولى نحو وضع استراتيجية لإدارة المياه. ثم يتبع ذلك إجراءات أخرى مثل التنسيق بين الأجهزة والقرارات الحكومية والتي يجب أن تهدف للمساهمة في تحقيق الاستدامة والمساءلة، وتحسين الخدمات، وبدور فاعل للقطاع الخاص وبإشراف فاعل للقطاع العام. ويعرض التقرير هنا بعض الإحصاءات مثل ارتفاع "الضغط المائي" على شكل نسبة سحب المياه من المياه العذبة السطحية المتاحة. حيث تصل هذه النسبة، في جميع دول المجلس، إلى أكثر من (80%)، مقارنة مع النسبة السائدة في بلدان "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية"، وهي بين (10 - 20%). بالإضافة إلى أن استفاد المياه الجوفية هو الأعلى في مملكة البحرين، ثم المملكة العربية السعودية، والأقل في دولة الكويت.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية العالمية

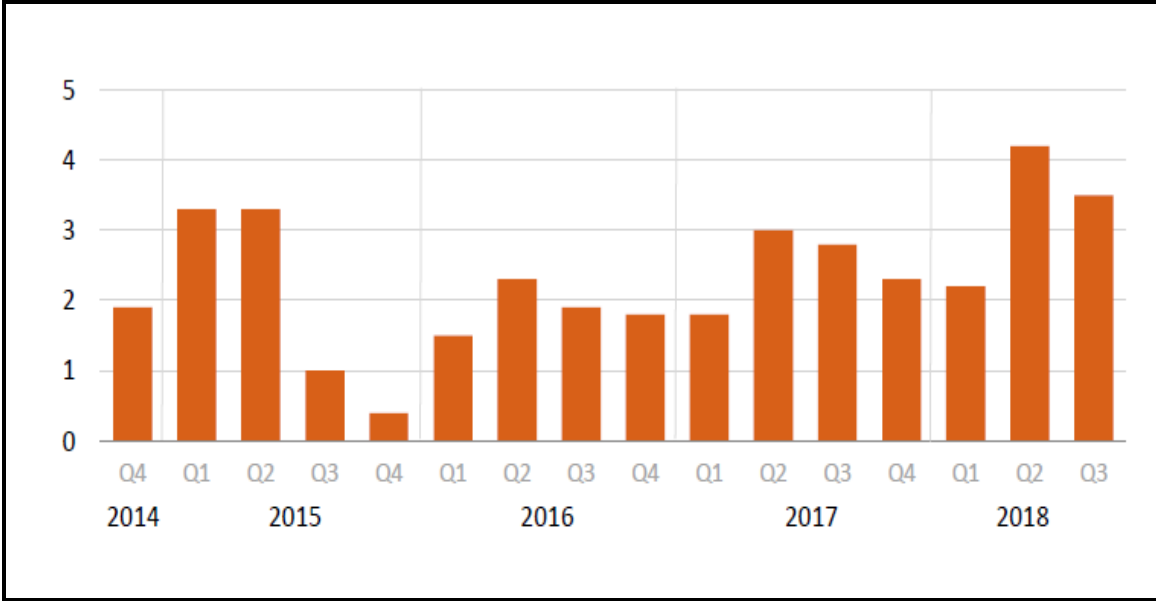
1.3 التطورات الاقتصادية الأمريكية

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي

ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (الحقيقي)، على أساس سنوي، في الربع الثالث (وفقاً للتقدير الثاني) ليصل إلى (3.5%). وتختلف تقديرات هذا التقدير (الثاني) بالمقارنة مع التقدير السابق (المتقدم) بارتفاع مساهمة الاستثمار الثابت غير السكني، والاستثمار الخاص، وانخفاض مساهمة الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وكذلك الإنفاق الحكومي على مستوى الولاية والمحليات.

أما فيما يتعلق بإجمالي الدخل المحلي الحقيقي (GDI) فقد ارتفع بنحو (4.0) في الربع الثالث مقارنة مع ارتفاع بلغ (0.9%) في الربع الثاني من 2018. أما على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (الإسمي) فقد ارتفع، ضمن التقدير الثاني للربع الثالث، بحوالي (5.0%) أو ما يعادل (248.4) مليار دولار، ووصل هذا الناتج للولايات المتحدة إلى (20.66) تريليون دولار. مقارنة بمعدل نمو في الربع الثاني بلغ (7.6%) أو ما يعادل (370.9) مليار دولار. ويوضح الشكل (1) التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس ربع سنة.

شكل (1): تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على أساس ربع سنة (2014 – 2018)

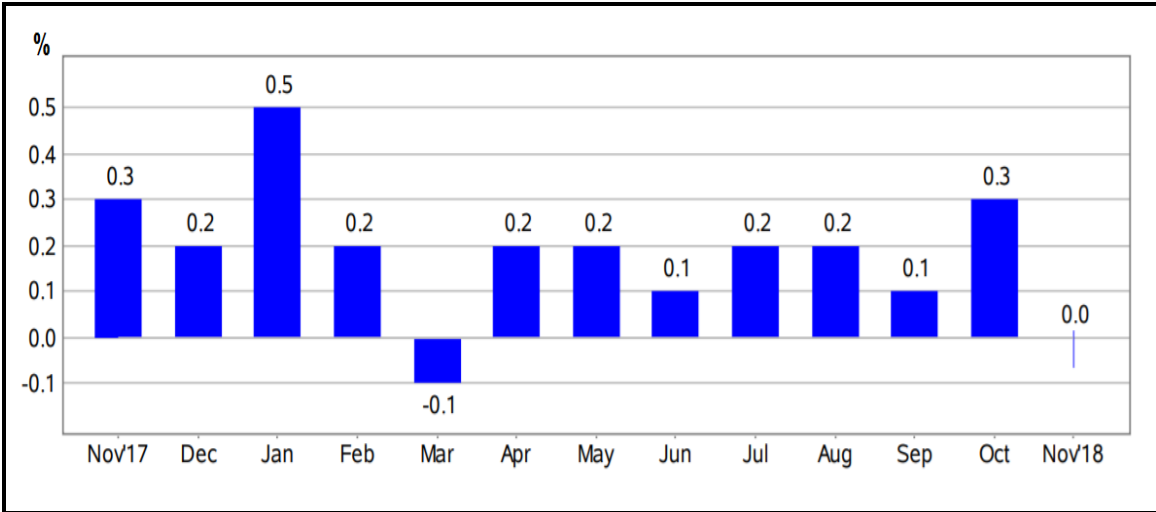


2.1.3 معدل التضخم

استقر معدل التضخم، للمناطق الحضرية، في الولايات المتحدة، لشهر نوفمبر 2018، والمعدل موسميًا، وبعد أن ارتفع في الشهر الماضي، أكتوبر، بنحو (0.3%). في حين ارتفع هذا المعدل خلال السنة الماضية المنتهية في نوفمبر من العام الجاري بنحو (2.2%)، قبل التعديل الموسمي.

وقد اتجهت أسعار مجموعة الطاقة للانخفاض بحوالي (4.2%) في شهر نوفمبر، لتعويض الارتفاع في أسعار عدد من المجموعات، منها: السكن، والسيارات المستعملة، وشاحنات النقل. أما معدل التضخم، بعد استبعاد الأغذية والطاقة، فقد ارتفعت بنحو (0.2%) في الشهر المذكور. وارتفع المعدل الأخير خلال السنة الماضية المنتهية في نوفمبر 2018 بحوالي (2.2%)، مقارنة مع (2.5%) بالسنة المنتهية في أكتوبر. ويوضح الشكل (2) التغير النسبي في معدل التضخم، شهرياً، خلال السنة الماضية.

شكل (2): التغير النسبي في معدل التضخم للمناطق الحضرية،
والمعدل موسمياً، للفترة نوفمبر 2017 – نوفمبر 2018

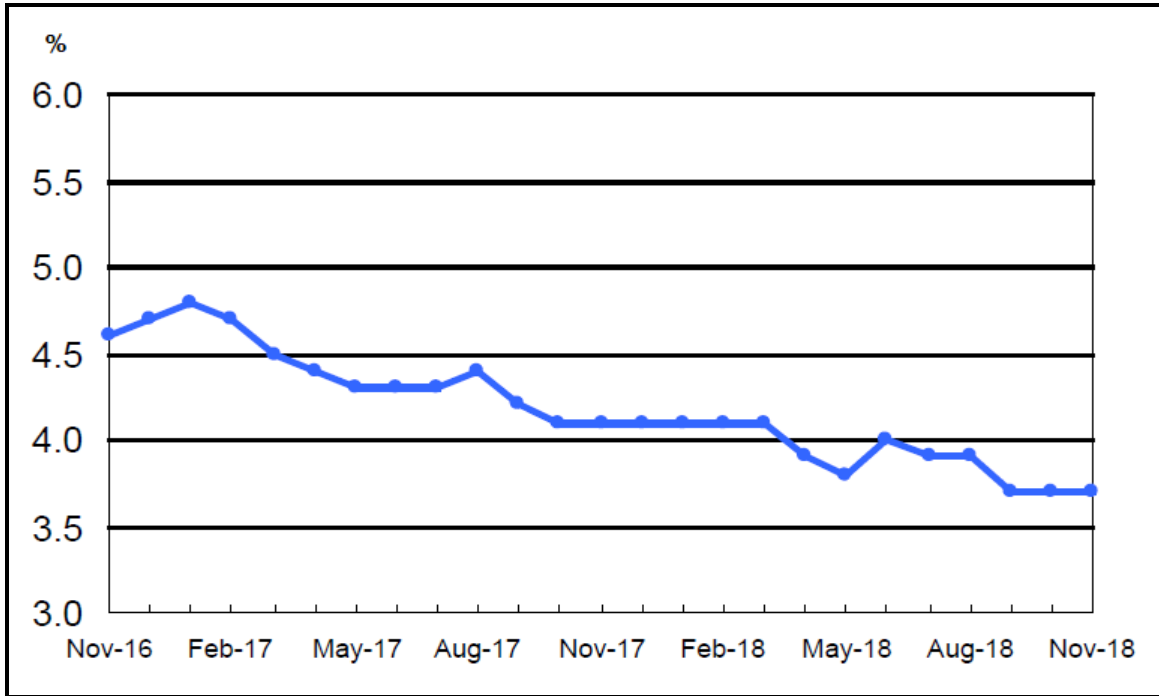


3.1.3 معدل البطالة

ارتفع عدد العاطلين في المناطق غير الريفية، خلال شهر نوفمبر 2018 بنحو (155) ألف، مع استقرار معدل البطالة، مقارنة بالشهر السابق، عند (3.7%). مع تركيز فرص التشغيل الجديدة في قطاعات الرعاية الصحية، والتصنيع، والنقل، والمخازن. علماً بأن عدد العاطلين وصل، خلال شهر نوفمبر، إلى حوالي (6) مليون. مع انخفاض معدل البطالة خلال السنة الماضية المنتهية في نوفمبر 2018، بحوالي (0.4%)، وكذلك عدد العاطلين الذي انخفض بحوالي (641) ألف، خلال نفس الفترة.

وتركز معدل البطالة، أساساً، بين المراهقين (12%)، ثم السود (5.9%)، واللاتينيين (4.5%)، ثم البالغين الإناث (3.4%)، والبالغين الذكور (3.3%). أما عدد العاطلين حسب فترة التعطل فقد وصلت أكبر عدد للفترة أقل من (5) أسابيع (حوالي 2.253 مليون)، ثم الفترة (5 – 14) أسبوع (حوالي 1.9 مليون)، وأقل من (27) أسبوع (1.593 مليون)، وأخيراً الفترة (15 – 26) أسبوع (حوالي 921 ألف). ويوضح الشكل (3) تطور معدل البطالة، المعدل موسمياً، خلال العامين الماضيين لغاية نوفمبر 2018.

شكل (3): تطوّر معدل البطالة المعدل موسمياً للمناطق غير الريفية،
للفترة نوفمبر 2017 – نوفمبر 2018



2.3 التطورات الاقتصادية الأوروبية

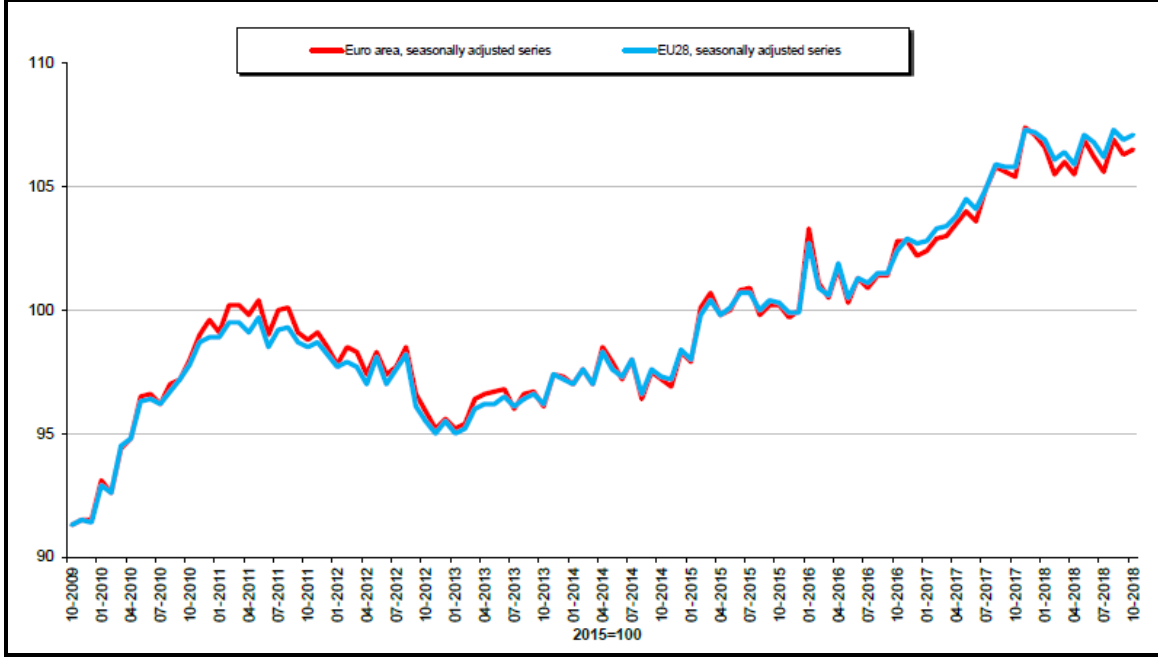
1.2.3 الإنتاج الصناعي

ارتفع معدل نمو الإنتاج الصناعي، المعدّل موسمياً، بنحو (0.2%) خلال شهر أكتوبر، مقارنة بشهر سبتمبر، وفقاً لتقرير مكتب الإحصاء الأوروبي الصادر في 12 ديسمبر 2018. وذلك في كل من الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو. علماً بأن هذا المعدل انخفض، خلال شهر سبتمبر، بحوالي (0.6%) في منطقة اليورو، و(0.4%) في الاتحاد. أما على المستوى السنوي فقد ارتفع المعدل، في أكتوبر 2018 مقارنة في أكتوبر 2017، بحوالي (1.2%) في منطقة اليورو، و(1.3%) في الاتحاد.

وقد حققت، على مستوى النمو الشهري، ليتوانيا أعلى معدل نمو (7.4%)، وسلوفينيا (2.5%)، وهنغاريا والسويد (2.1% لكل منهما). أما أقل معدل نمو فقد تحقق في حالة فنلندا (-2.6%)، واليونان (-1.5%)، ولاتفيا (-1.2%)، والجيك (-1.1%).

أما على مستوى النمو السنوي (أكتوبر 2017 – أكتوبر 2018)، فقد كانت ليتوانيا أعلى معدل (9.2%)، وإيرلندا (6.1%)، وبولندا (5%)، وتحقق أقل معدل نمو في حالة كرواتيا (-2.4%)، ولاتفيا (-1.9%)، واليونان (-1.0%). ويوضح الشكل (4) تطور الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في مجموعتي الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو (2015 = 100).

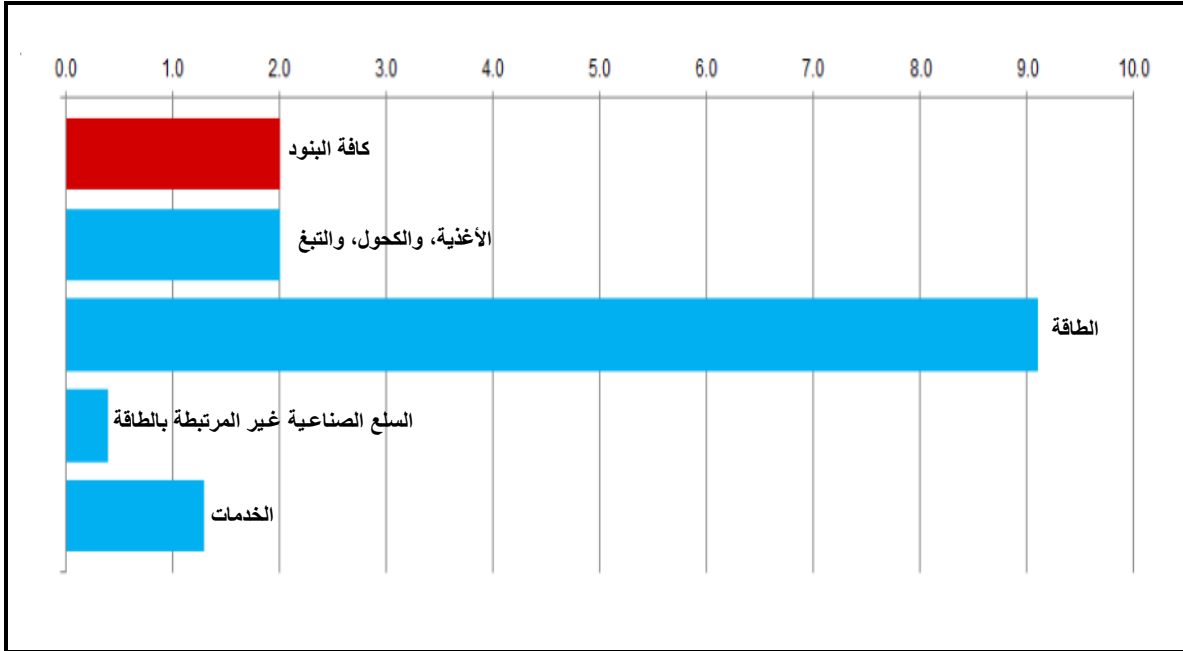
شكل (4): تطوّر الرقم القياسي للإنتاج الصناعي في
مجموعة الاتحاد الأوروبي، ومنطقة اليورو
(2015 = 100)



2.2.3 معدل التضخم

يتوقع مكتب الإحصاء الأوروبي وصول معدل التضخم في منطقة اليورو إلى (2.0%) في شهر نوفمبر 2018، وبانخفاض من (2.2%) عن الشهر السابق. وبالنظر إلى مكونات هذا المعدل يتبين أن مجموعة الطاقة مسؤولة عن أعلى معدل في الشهر المذكور (9.1% مقارنة مع 10.7% في الشهر السابق)، ثم مجموعة الأغذية والتبغ والكحول (2.0% مقارنة مع 2.2%)، ثم الخدمات (1.3% مقارنة مع 1.5%)، والسلع الصناعية غير المرتبطة بالطاقة (0.4%) والتي تتمتع بالاستقرار مقارنة بالشهر السابق). ويوضح الشكل (5) معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو، لشهر نوفمبر 2018.

شكل (5): معدل التضخم السنوي لمنطقة اليورو، نوفمبر 2018 (%)



3.2.3 معدل البطالة

وصل معدل البطالة، المعدل موسمياً، لمنطقة اليورو، ولشهر أكتوبر 2018، إلى (8.1%)، والذي يتصف بالاستقرار مقارنة بالشهر السابق، وبانخفاض مقارنة مع شهر أكتوبر 2017 (8.8%). ويبقى هذا المعدل هو الأقل المسجل في منطقة اليورو منذ نوفمبر 2008. أما معدل التضخم في دول المجموعة الأوروبية (EU28) فقد وصل إلى (6.7%) في أكتوبر 2018، والذي يعتبر، أيضاً، مستقراً مع الشهر السابق، إلا أنه منخفضاً عن نظيره في شهر أكتوبر 2017 (7.4%). ويبقى هذا المعدل هو الأقل منذ يناير 2000 في المجموعة الأوروبية.

ويقدر مكتب الإحصاء الأوروبي عدد العاطلين في المجموعة الأوروبية (EU28) بنحو (16.626) مليون منهم (13.172) مليون في منطقة اليورو، في أكتوبر 2018. مع انخفاض رقم العاطلين بالمقارنة مع الشهر السابق، سيستمر من نفس العام، بنحو (4) ألف في المجموعة الأوروبية، وبنحو (12) ألف في منطقة اليورو. وبالمقارنة مع شهر أكتوبر 2017، فقد انخفض

هذا المعدل بنحو (1.523) مليون في المجموعة الأوروبية، وبنحو (1.121) مليون في منطقة اليورو.

ويتركز معدل البطالة، أساساً، في اليونان (18.9% وفقاً لشهر أغسطس 2018)، وإسبانيا (14.8%). في حين يقع أقل معدل بطالة في جمهورية الجيك (2.2%)، وألمانيا (3.3%). ويوضح الشكل (6) معدلات البطالة في دول المجموعة الأوروبية المعدلة موسمياً، لشهر أكتوبر 2018.

شكل (6): معدل البطالة، المعدلة موسمياً في دول المجموعة الأوروبية، أكتوبر 2018

